خلال البيانات الاحصائية المجمعة التي ينشرهـــا البنك من آن لاخـــــر .

المادة (١٤) يلغى نص المادة (٤٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالتالي :

يجوز للبنك المركزي ان يقدم للحكومة سلفة بدون فائده لتغطية اي عجز مؤقت ناتج من زيـــادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطـــة ان لا يزيد الرصيد القائم لهذه السلفة في ايوقت من لاوقات على (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمائة من الواردات المحليه المقدرة في قانون الموازنـــة العامة المعمول به عند تقديم السلفة .

المادة (١٥) تعدل المادة (٥٠) من القانـــون الاصلي باضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة او المؤسسات العامة .

او مؤسسات الاقراض المتخصصـــة .

المادة (١٦) يلغى نص الماده (٥٥) من القانـــون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

ا ـــ للبنك المركزي ان يقتني ويمتلك ويبيع بالعملة المحلية اسهم وسندات اية مؤسسة ماليـــة او مصرفيه تؤسس في المملكة ويشترط لذلك ان يقـــر مجلس الوزراء هذه الاجراءات وان لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي لتلك الاسهم والسندات على (٢٥٪) منمجموع راسماله والاحتياطيات

ب ـــ للبنك المركزي بمقتضى اتفاقات خاصة تكون المملكة طرفا فيها يقرها مجلس الوزراء ان يساهم في راس مال اية مؤسسة مصرفيه او مالية تؤسس خارج المملكة شريطة ان لايزيد مجموع مساهمات البنك المركزي على (٥٠٪) من حساب راس المال والاحتياطي العـــــام .

المادة (١٧) تعدل المادة (٥٦) من القانـــون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقره (ا) واضافـــة الفقره (ب) التاليه اليهـــا :

ب ـــ يحدد المجلس لاغراض الميزانية الختاميـــة قيمة جميع الموجودات من الذهب والعمـــلات الاجنبية التي تقابل اوراق النقـــد المتداولـــه .

٧ ـــ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمـــة عين يوم الاثنين القادم جلسة للمجلس

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللـــوزي

ا ـــ اعد وبوب هذا العـــدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عدنان بعيون .

٢ ـــ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد التجداوي . ومنظمو الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشمايلة وغسان التجداوي .

٣ ـــ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مامـــور المجلـــة : السيد محمود مريقـــات .



ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الخامسة والثلاثون

المنعقدة يوم الاثنين ٦ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ . الموافق ١٩٧٩/٣/٥ م

(العدد ٣٥) (المجلد ١)

جدول الأعمال

صفحه

٣ – تـلاوة الأوراق الواردة

أ – كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم م/٨٩/ ٢٢٨٠ المؤرخ في ٩٧٩/٢/٢٤ المتضمن احالة مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبـة لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى للجنة المختصة . ٦

٤ – اجوبة الحكومـة

أ – تـلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٩٩٩/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٨ ومرفقه جواب معالي وزير التربيـة والتعليم رقم ١٤/ ٧٨٣٣/١٨٤ ، المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٠ جوابا على الاستيضاح رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧٩/١/١٥ المقـدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بموضوع كلية الشهيد فيصل وتحويلها الى جامعة . ٦

ب – تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٢٧/٧/ ج/٢٠٥٦ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٩ ومرفقـه كتاب معالي وزير المالية رقم أ/١٧/١/١١٠٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١١ جوابا على الاقتراح رقم (٢٠) المـؤرخ في ١٩٧٩/١/٣١ المقدم من عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني بموضوع شمول الموظفين على حساب مخصصات وكالة الغوث الدولية باحكام الفقرة (ك) من القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٥ . ٩

جـ – كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٢٧/٧/ج/٢٢٣٥ المؤرخ في ٢٢/ ٢/ ١٩٧٩ جوابـا على الاقـتراح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بموضوع حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيرة . ١٠

٥ – الاقتراحـات

١ – اقتراح رقم (٣٦) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٢ المقـدم من عضـو المجلس سـعادة السيد حماده الفواز بشأن بناء مستشفى في منطقة البادية الشمالية . — الحكومـة ١٠

صفحة

٢ – اقتراح رقم (٣٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريده بشأن ايجاد مستشفى في منطقة الكورة — الحكومـة ١٠

٣ – اقتراح رقم (٣٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقـدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن تأسيس مدرسة ثانوية كاملة في متوسط القرى الجنوبية في منطقة الكورة . — الحكومـة ١٠

٤ – اقتراح رقم (٣٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقـدم من عضو المجلس سعادة السيد عبد الله اخو ارشيده بشأن فتح ثلاث شعب بريدية في مراكز تجمعات قرى منطقة البادية الشمالية . — الحكومـة ١١

٦ – مقررات اللجنة الماليـة

أ – قرار اللجنة المالية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشأن مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع البوتاس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنميـة الاقتصادية العربيـة — موافقـة ١٠

(مؤجل من الجلسة السابقة)

ب – قرار اللجنة الماليـة رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشأن مشروع قانـون تصديق اتفاقيه قرض مشروع الاسمدة الفوسفاتية بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. — موافقـة ١١

(مؤجل من الجلسة السابقة) .

٧ – المناقشة العامة للقرار الصادر عن مجلس الوزراء العالي بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٣٨) تاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ والذي وافق بموجبه على جدول اجور المعالجات في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها . — موافقـة ٢١

(مؤجل من الجلسة السابقـة) .

٨ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة سيعين فيما بعد ... ٢١

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافــق ١٩٧٩/٣/٥ برئاسة دولة السيد احمد اللــوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضــور امين عام المجلس السيــد عدنان بعيـــــون وتغيب من الاعضاء معتذرا اصحاب المعالـيـي والسعادة السادة: جمال ابوبقر، محمد علي بدير، عطا الله الكباريتي ، هايل ابو بريز ، عبد المجيد الشريده ، حماد المعايطه ، عبد الله الريمــاوي ، ومحمد يونس العـــــزه .

وحضر من الحكومـــة :

١ — دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .

٢ — معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولةلشؤون رئاسةالوزراء

٣ — معالي السيد عدنان ابو عوده وزيـــر الاعـــــــلام .

٤ — معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزيـــر العـــــدل .

٥ — معالي السيد سليمان عـــزار وزيـــر الداخليـــــــة .

٦ — معالي السيد عبد الرؤوف الروابـــدة وزيـــر الصحـــــة .

٧ — معالي السيد ابراهيم ايوب وزيـــــر الشؤون البلدية والقروية .

٨ — سيادة الشريف فواز شرف وزيـــر الثقافـــة والشبـــاب .

٩ — معالي السيد محمد الدباس وزير المالية

١٠ — معالي المهندس علي السحيمات وزير النقـــــــل .

١١ — معالي الدكتور سعيد التــل وزيـــر المواصـــــــلات .

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة .

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمـــال اليـــــــوم .

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميـــــع :

نعفي الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام

٢ — تلاوة الاجازات والاعتذارات

— ا —

طلب اجازة مقدم من سعادة السيد جمـــال ابـــو بقـــــــر

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بالموافقة على منحي اجـــازة اسبوع اعتبارا من ١٩٧٩/٣/٤ من اجل السفـــر الى تركيا كعضو في وفد المنظمة التعاونية .

واقبلوا فائق الإحتـــرام

عضو المجلس

جمال ابو بقـــر

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة السيد جمال ابـــو بقـــــــر

الجميـــــع :

موافقـــــون .

السيد الامين العام

— ب —

طلب معذرة مقدم من سعادةالسيد محمدعلي بدير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

سيـــــــدي ،،

بسبب حضور اجتماع للغـرف التجارية في مدينة دبي في الامارات العربية ، ولاسباب خاصة ارجو اعلامكم بانني ساتغيب عن عضـــــــــــــــاتي من ١٩٧٩/٣/٥ ولغاية ١٩٧٩/٣/٢٠ ، فارجو معذرتي

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

محمد علي بديـــر

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيد محمد عـــلي بديـــــر .

الجميـــــع :

موافقـــــون .

— ج —

السيد الامين العام

طلب معذر مقدم من سعادة السيـــــــد عطا الله الكباريتي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

إعتذر عن حضور جلسة الاثنين التي ستعقد في ١٩٧٩/٣/٥ لاسبا باضطرارية .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــــد عطا الله الكباريتي

الجميـــــع : موافقـــــون .

— د —

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من سعادة السيد هايـــل ابو بريـــــز .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

اعتـــذر عن حضـــور جلسة ١٩٧٩/٣/٥ لاسباب قاهرة .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

هايل ابو بريـــز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــد هايـــل ابو بريـــــز

الجميـــــع :

موافقـــــون .

— هـ —

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من السيد عبد المجيـــــد الشريـــــــده .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

لاسباب اضطرارية ارجو التكرم بقبـــــول اعتذاري لعم تمكني من حضور جلســـة اليـــوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/٣/٥

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

عبد المجيد الشريده

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــــد عبد المجيـــد الشريـــــده .

الجميـــــع :

موافقـــــون .

— و —

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من سعادة السيـــــــد حماد المعايطـــــــة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بالموافقة على قبول معذرتـــي من حضور جلسة اليوم لاسباب اضطرارية .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

حماد المعايطـــه

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــد حماد المعايطه .

الجميـــــع :

موافقـــــون .

— ز —

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من معالي السيـــــد عبد اللـــه الريماوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو التفضل بقبول معذرتي بسبب وعكة صحية ، وعدم تمكني من حضور الجلسة .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس

عبد الله الريماوي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــد عبد الله الريماوي .

الجميـــــع :

موافقـــــون .

— ح —

السيد الامين العام

طلب معذرة مقدم من سعادة السيـــد محمد يونس العـــــزة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلســـــة بسبب وفاة أحد اقاربي .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس

محمد يونس العزه

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة السيـــــد محمد يونس العـــزه .

الجميـــــع :

موافقـــــون .

السيد الامين العام

٣ — تلاوة الاوراق الواردة

ا — كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقـــم م/٨٩/٢٢٨٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٤ المتضمـــن احالة مشروع القانون المعـــدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٧٩ الى المجلس مـــن اجل احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ٧/امن قانون المجلس الوطنـــي الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طيا بـــ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون معـــــدل لقانون مؤسسة سكة حديد العقبة المئوي اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجـــو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء المشورة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مضر بــدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للجنة القانونية

الجميـــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

يحال للجنة القانونية

السيد جودت السبول

اقترح أن يوافق على القانون كما جاء مـــن الحكومة لان القانون فقرة واحدة .

دولة رئيس المجلس

من يثني على الاقتراح ؟ من يوافق ؟

الجميـــــع :

موافقـــــون .

دولة رئيس المجلس

شكـــــرا .

السيد الامين العـــام

٤ — اجوبة الحكومة

ا — تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخـــم رقم ٢٧/٧/ج/١٩٩٩ المـــؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٨ ومرفقه جواب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٧٨٣٣/١٨٤/١٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٠ جوابا على الاستيضاح رقم ٤ المؤرخ في ١٩٧٩/١/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بموضوع كلية الشهيد فيصل وتحويلها الـــى جامعـــــة .

السيد الامين العـــام

الاستيضاح رقـــم (٤) .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم

تحية وبعد ،

منذ قرابة ستة اشهر تألفت لجنة وزاريـــة لمتابعة مشروع كلية الشهيد فيصل وتحويلها الى جامعة . نرجو من دولة الرئيس الاستيضاح من الحكومة الموقرة لما تم عمله من قبل هذه اللجنـــة حول تلك الدراسة ؛ هذا وقد علمت ان هـــذه اللجنة لم تباشر عملها لحد الان فاذا كان هـــذا صحيحا فما السبب يا ترى ؟؟

ارجو دولتكم بتوجيه الاستيضاح المذكـــور للحكومة للتفضل بالاجابة ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحتـــرام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

الدكتور عيسى القسوس

الجواب :

دولة رئيس الوزراء الافخم

بالاشارة الى كتابكم رقـــم ١٤/٦٢/١٠٥٢ تاريخ ١٩٧٩/١/٢٥ والمتعلق بالاستيضاح المقدم

من عضو المجلس الوطني الاستشاري المحتـــرم الدكتور عيسى القسوس عن موضوع مشـــروع كلية الشهيد فيصل وتحويلها الى جامعة .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٨ تشكيل لجنة للنظر في امكان تحويل كلية الشهيد فيصل الى كلية للمجتمع او معهـــد للبوليتكنيك او جامعة عسكرية مدنية وقد تشكلت اللجنة بموجب كتاب دولتكم رقم ٦٦٤٩/٦٢/١٤ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ على النحو التالي : —

وزيـــر التربيـــة والتعليـــم
سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية
عطوفـــة مديـــر الامـــن العـــام
عطوفـــة رئيـــس الجامعـــة الاردنيـــة
عطوفـــة رئيـــس جامعـــة اليرمـــوك
عميـــد كليـــة التربيـــة
مديـــر معهـــد البوليتكنيـــك

أعدت ورقة عمل للجنة بعنوان :

ملاحظات واقتراحات حول مشروع انشاء جامعـــة مؤتـــه

ومن منطلق الوعي بالعيش في عصر تتفجر فيه المعرفة بمتواليات هندسية ، والتحديـــات الحضارية التي تواجه امتنا العربية ، وفي اطـــار من النهضة الحضاريـــة التي يعيشها الاردن — والتحديات التي يواجهها والمسؤوليات القوميـــة التي يتحملها طرحت ورقة العمل مفهوما رائـــدا في التعليم الجامعي .

ولا يقتصر المفهوم في ريادته على الاردن فقط بل يشمل في ذلك مفهوم التعليم الجامعـــي في مختلف امتنا العربية . وقد شملت اقتراحات ورقة العمل تطوير مشروع الشهيد فيصل ليصبـــح جامعـــة .

ومن منطلق هذا المفهوم الرائد اقترحت ورقة العمل ان تكون اهداف جامعة مؤتـــة الرئيسية المقترحـــة مـــا يلي : —

اولا : اعداد القيادات المؤهلة خلقا وعلمـــا وحزما وحكمة لمختلف المؤسسات المدنيـــة والعسكرية من خلال برنامج متكامل يأخذ بعين الاعتبار تراثنا العربي الاسلامي والتراث العلمي العالمي والتجربة الانسانية .

ثانيا : القيام بالبحوث والدراسات العلمية وخاصة تلك التي تستقرىء وتعالج مشاكلنـــا الحياتية وقضايانا الوطنية والقومية .

ثالثا : خدمة المجتمع المحلي في المنطقة المقامة فيها الجامعة وتلبية الحاجات الاساسية التـــي يحتاجها المجتمع هناك بما توفره امكانات ومرافق الجامعـــة المقترحـــة .

ونظرا لما تعنيه اللجنة المشكلة من اهميـــة العمل الموكول اليها واثره في اتخاذ القرار المناسب السليم فقد تدارست ابعاد مهمتها في ضوء كتاب تشكيلها وفي ضوء الابعاد المختلفة التي يمكـــن ان يطور اليها مشروع كلية الشهيد فيصل فقـــررت الطلب من ذوي الاختصاص اعداد ورقتي عمـــل اولاهما ورقة عمل عن امكانية تطويـــر المشروع لانشاء كلية جامعية . والثانية عن امكانيـــة تطوير المشروع لانشاء معهد البوليتكنيك .

ان تكامل اوراق العمل وتواجدها امـــام اعضاء اللجنة يمكنها من ان تتحمل امانة مهمتهـــا بحيث يكون ذلك مبنيا على عمق الدراســـات الموضوعية من قبل اصحاب الاختصاص ومـــن الطبيعي إن يحتاج هؤلاء الى الوقت الكافي لاعداد هذه الدراسات بحيث تكون شاملة ومتكاملة ومن ثم تنطلق اللجنة في انجاز مهمتها واعداد تقريرها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم

عبد السلام المجالي

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

الدكتور عيسى القسوس

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

اود ان اعرب من خالص شكري لدولـــة رئيس الوزراء ومعالي وزير التربية والتعليم على اجابتهم السريعة واهتمامهم الواضح في موضوع جامعة مؤته وبشكل خاص اهتمام دولـــة رئيس الوزراء وامره بتصويب الاوضاع السابقـــة المتعثرة التي مرت بها مراحل تنفيذ المشروع . .

ان ما تحتاجه المحافظة بشكل خاص والجنوب المتخلف بشكل عام ليس كلية للمجتمع او معهدا فنيا متوسطا انما مؤسسة متعددة الجوانب للتعليم العالي تتولى اعداد القيادات المؤهلة والاسهام في خدمة المجتمع وربط البحوث التطبيقية بالواقع الفعلي للمشاريع التنموية .

نامل من دولة الرئيس ان يكمل عمليةالتصحيح بتشكيللجنة فنية متخصصة مرتبطة بدولته مباشرة تتولى هذه اللجنة متابعة الاشراف على تنفيـذ مختلف مراحل المشروع .

ولجنة تربويـة اخـرى تتولى اعداد الخطط الدراسية والمناهج ووضع المواصفات للاجهـزة والاثاث والتوسعات للتخصصات التي تحتاجهـا المؤسسات الصناعية والمشاريع التنمويـة في الجنوب ، كالهندسة الكيميائية والهندسـة الميكانيكية والهندسة الزراعية والعلوم والاداب

فكما يعلم الجميع ان هناك مشاريع البوتاس والفوسفات والنحاس والزجاج والسوبرفوسفات وميناء العقبة ومطار العقبة وسكتي حديد حطيه والعقبة ، والخط الحديدي الحجازي ، والمشاريع الزراعية في الاغوار ووادي عربه مستقبـلا بالاضافة الى النقص المستمر والمتزايد من معلمي ومعلمات المدارس بمختلف التخصصات ، كل هذه تبرر وتستوجب سرعة اتخاذ القرار المناسـب . ماذا والا سيكون الجنوب مصدرا للمواد الخـام فقط وغير متفاعل من عمليات الانتاج المنتظرة .

ولذا اقترح ان يوعز دولة الرئيس فـورا واعتبارا من السنة الدراسية القادمة ببـدء التدريس بفروع تتبع لجامعة مؤته في الجامعتين الاردنية واليرموك حتى تستكمل جامعة مؤتـه جميع متطلباتها لتصبح جامعة مستقلة .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

الواقع موضوع كلية الشهيد فيصل اضيف بعض التفسيرات، تعتبر المشروع نقدا كبيرا والان في رفع قوي وجديد ولانهاء الابنية حسب التقدير الذي وضع في الاساس لهذه الكلية والواقع مـا نفذ من هذا المشروع هو اليسير لذلك احب مـن الاساس ان ينفذ هذا المشروع في نهاية العـام الحالي ، طبعا القوات المسلحة في الاساس هذا المشروع وجد لها ايضا وردنا كتاب بان تكـون كلية الشهيد فيصل هي معهد للبولتكنيك يديـر امور البولتكنيك وبهذه المناسبة احب ان اوضـح للاخوان ان ٧٠٪ من التصاميم او الابنيـة التي ستنشأ في كلية الشهيد فيصل هي عبارة عـن مشاغل لمعهد البولتكنيك وهناك طبعا لجنة مشكلة ستدرس هذا المشروع كما ذكر معالي وزيـر التربية والتعليم وموضوع الجامعـة سيدرس وسينفذ الشيء الملائم لهذا البناء وللاهداف التي يجب أن تنفذ لانشاء هذه الكلية .

دولة رئيس المجلس

السيد ممدوح الصرايره

السيد ممدوح الصرايره

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ..

حضرات الزملاء والزميلات

انني باسم الاجيال الناشئة والاجيال القادمة انتقدم بالشكر الوفير لصاحب الجلالة الملك المعظم حامي العلم والعامل عليه كما انني انتقدم بالشكر باسم هؤلاء لصاحب ولي العهد المحبوب صاحب الفكرة ومغذيها كما لا يفوتني ان انتقدم بالشكـر للحكومة الرشيدة على تبنيها رغبة جلالة الملـك المعظم بانشاء جامعة مؤتة والاعداد لاظهارهـا الى حيز العمل والوجود .

دولة الرئيس

ان المناطق الجنوبية بامس الحاجة الـى جامعة تحتوي مختلف الكليات والعلوم الاخـرى لأعداد الجيل وامداد المنطقة بالكوادر المتعلمـة والفنية لتغطية متطلبات المشاريع القائمة حاليـا والنوي اقامتهـا مستقبـلا كمشروع البوتاس والفوسفات والنحاس والزجاج والاسمنت وغيرها من المشاريع التي ستمد الحياة لهذه المملكة .

وانني بكلمتي هذه اناشد دولة رئيس مجلس الوزراء المعروف باخلاصه وتفانيه بخدمـة هذا البلد ان تقوم جامعة مؤتة باسرع وقت ممكـن وان تغطي هذه الجامعة جميع تطلعات السادة واصحاب المعالي اعضاء اللجنة التي شكلتهـا الحكومـة الرشيـدة .

وشكـــرا

عضو المجلس الوطني الاستشاري
ممـدوح الصرايـرة

دولة رئيس المجلس

السيدة وداد بولص

السيدة وداد بولص

طلب الدكتور العشوتش المباشرة في الجامعة

لكن كجامعة هذا مستحيل ، عندي اقتراح انه بمناسبة وجود الصناعات في المستقبل القريـب ان شاء الله في منطقة الجنوب ان يفتتح معهـد البولتكنيك يـدرب الكوادر الضروريـة لهـذه الصناعات التي تتقدم وقد تكون هذه المرحلـة الاولى وفي المستقبل تتطور الى جامعه

دولة رئيس المجلس

الكل يؤيدك والحكومة ايضا في جوابهـا متجاوبة .

السيد الامين العام

ب ـــ تلاوة كتاب دولـة رئيس الـوزراء الافخم رقـم ٢٠٥٦/ج/٧/٢٧ المـؤرخ فـي ١٩٧٩/٢/١٩ ومرفقة كتاب معالي وزير الماليـة رقم ١١٠٠/١/١٧/أ المـؤرخ فـي ١٩٧٩/٢/١١ جوابا على الاقتراح رقـم (٢٠) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٣١ المقدم من عضو المجلس معالي السيد كمال الدجاني بموضوع شمـول الموظفين على حساب مخصصات وكالة الغـوث الدولية باحكام الفقرة (ك) من القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٥ .

الجـــواب

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى الاقتراح رقم (٢٠) المرفـق والمؤرخ في ١٧٩/١/٣١ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري معالي السيد كمال الدجاني بشأن شمول الموظفين على حساب مخصصات وكالة الغوث الدولية باحكام الفقرة (ك) مـن القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٥ وأرجو ان أبين لدولتكم راي هذه الوزارة فـي موضـوع الإقتراح :ـ

١ ـــ ان موضوع الاقتراح يتعلق بالقانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٥ المعدل لقانـون التقاعد المدني اذ ورد في المادة الثانية منه (تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي باضافـة الفقرة (ك) التالية اليها) .

ك ـــ بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) مـن المادة (٣) من هذا القانون يعتبر ثلثا مـدة الخدمات غير المصنفة او بعقد او بالراتب المقطوع التي تضاها الموظف الموجود في الخدمة اثنـاء نفاذ احكام هذا القانون مقبولة للتقاعد . وذلك سواء كانت تلك الخدمات على حساب الموازنـة العامة او موازنة احدى المؤسسات الحكوميـة او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي علـى أن يجري اقتطاع العائدات التقاعدية علـى اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف خـلال الثلثين الاخيرين من تلك الخدمـات .

٢ ـــ ان الخدمات غير المصنفة او بعقـد او بالراتب المقطوع قد وردت على طريق الحصر بالموازنة العامة للدولة او موازنة احـدى المؤسسات الحكومية او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي ولم تشمل الموظفين الذين تعينهم الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية بالرواتب المقطوعة على حساب الامانات التي تقدمها وكالة الغوث .

٣ ـــ في ضوء ذلك فان وزارة المالية ستقوم باجراء الدراسة حول موضوع هذه الفئـة مـن الموظفين لمعرفة الاعباء التي استندت علـى اقتراح اجراء التعديل المطلوب على احكام الفقرة (ك) المذكورة وترفع توصياتها لمجلس الـوزراء لاتخاذ الاجـراء المناسب .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزيـر الماليـة
محمـد الدباس

دولة رئيس المجلس

معالي كمـال بك

السيد كمـال الدجاني

دولـة الرئيس

انني اذ اشكر الحكومة على جوابها لارجو ان تنتهي دراسة وزارة المالية للموضوع بالسرعة الممكنة وان تكون توصياتها ايجابية وان ينصـف الموظفون على حساب مخصصات وكالة الغوث اسوة بامثالهم من الموظفين ممن يتقاضون رواتبهم من ضريبة المعارف او موازنة احدى المؤسسات الحكومية او اجور العمل الاضافي وطبقت عليهم احكام الفقرة ك من المادة (٥) من قانون التقاعد المدني خصوصا وان اولئك الموظفين موظفـو حكومة يتقاضون رواتبهم منها وان كان مصدرها من وكالة الغوث اذ لا علاقـة للموظفين بالمصدر وانما بالحكومة التي عينتهم .

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمة

دولة الرئيس ، نقطة استيضاح ، اثناء مناقشة سياسة الحكومة الداخلية واثناء مناقشة الموازنة تكرمت الحكومة واوعدت في دراسة أوضاع الضباط المتقاعدين ومنهم العسكريين والمدنيين الموظفين المتقاعدين ولحد الان لم يبث هذا الموضوع علما بانهم بحاجة ماسة للرعاية والعناية ، لانهم من هذا القطاع وعليهم مسؤوليات فرجائي من دولة رئيس الوزراء ان ينظر الى هذه الفئة نظرة الرعاية والعطف وشكرا .

السيد الامين العام

جـ ـ كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٢٣٥/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٢ جوابا على الاقتراح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير بموضوع حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيرة .

الكتاب

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٦٣٥/١٠/١ تاريخ ١٩٧٩/١/١٦ .

اجاب عطوفة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية على اقتراح العضو السيد بركات الزهير رقم (٩) تاريخ ١٩٧٩/١/٨ بشان حفر بئر ارتوازي في منطقة النقيرة ما يلي :

نظرا لكون الطبقات التي تعتبر طبقات مائية جيدة في الاردن فوق منسوب المياه فان احتمالات وجود المياه الجوفية ضعيفة كما أن هذه السلطة قد حفرت بئرا في سحاب اكدت هذه المعلومات ، لذلك لا ترى هذه السلطة فائدة من حفر بئر في المنطقة .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
مضر بدران

دولة رئيس المجلس

الشيخ بركات الزهير

السيد بركات الزهير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ـ حضرات الاعضاء

كنت متفائلا بأن السلطة ستلبي مطلبي لمصلحة المواطن الاردني لانه هو ثروة هذا البلد واخذت ابشر المواطنين بالخبر وذلك لثقتي بان السلطة تحرص على تحقيق هذا المطلب الضروري ولكن الجواب جاء قطعي محطما الامال واقدام ابناء المنطقة وان مثل ضد هذه الاباء في مناطق التجمع السكاني يساعد على ايقاف الزحف الصحراوي المخيف ويحد من الهجرة الى المدينة وان البئر المذكور في سحاب يبعد مسافة من ١٥ــ٢٠ كم عن تلك المنطقة والارض تختلف بالشبر وكذلك التربة تختلف وكذلك ابار القسطل ليست بعيدة عن منطقة النقيرة ومحاولة التجربة لا تضر ونطلب المحاولة والامل بالله وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

السيد الامين العام

ب ـ قرار اللجنة المالية رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشان مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الاسمدة الفوسفاتية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

(مؤجل من الجلسة السابقة)

دولة رئيس المجلس

يحال للحكومة

السيد الرئيس

تتلى الاقتراحات

٥ ـ الاقتراحات

السيد الامين العام

٢ ـ اقتراح رقم (٣٧) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشأن ايجاد مستشفى في منطقة الكورة .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة

الجميع :

يحال للحكومة

٣ ـ اقتراح رقم (٣٨) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس معالي السيد عبد المجيد الشريدة بشان تاسيس مدرسة ثانوية كاملة في متوسط القرى الجلوبية في منطقة الكورة .

السيد الامين العام

٤ ـ اقتراح رقم (٣٩) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/٢٧ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد عبد الله اخو ارشيدة بشان فتح ثلاث شعب بريدية في مراكز تجمعات قرى منطقة البادية الشمالية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

يحال للحكومة ايضا ، الذي يليه .

السيد الامين العام

٦ ـ مقررات اللجنة المالية

أ ـ قرار اللجنة المالية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٧٩/٢/١٤ بشان مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع البوتاس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (مؤجل من الجلسة السابقة)

دولة رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

مقرر اللجنة المالية

السيد محمد الفرحان العبيدات

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة المالية يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/٢/١٤ ، برئاسة معالي السيد الدكتور خليل السالم وبحضور معالي مقرر اللجنة السيد محمد الفرحان العبيدات والاعضاء السادة ، وليد عصفور ، محمد علي بدير ، نعيم التل ، وممدوح الصرايرة ، وعبد المجيد حجازي .

وبعد ان نظرت اللجنة في مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع انتاج البوتاس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، المحال عليها من المجلس لدراسته واعطاء القرار المناسب بشانه قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم الموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة .

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، الذي يليه

السيد المقرر

قرار رقم ١٢

اجتمعت اللجنة المالية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/٢/١٤ ، برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور خليل السالم وبحضور معالي مقرر اللجنة السيد محمد الفرحان العبيدات ، والاعضاء السادة ، وليد عصفور ، محمد علي بدير ، نعيم التل ، وممدوح الصرايرة ، وعبد المجيد حجازي .

وبعد ان نظرت اللجنة في موضوع قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الاسمدة الفوسفاتية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، المحال عليها من المجلس الكريم ، لدراسته واعطاء القرار المناسب بشانه قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة كما توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة الاخيرة على جدول الاعمال مناقشة اجور المعالجات في وزارة الصحة ومراكزها من يود الكلام في هذا الامر .

عدنان بك سجل .

السيد الامين العام

السادة عبد الله اخو ارشيدة ، علي البشير الدكتور محمد الزبن ، جودت السبول ، خلف ابو نوير ، الدكتور عيسى القسوس ، سليمان ارتيمة وامين شقير .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخو ارشيدة

السيد عبد الله اخو ارشيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

السادة الزملاء الكرام

لا شك انني ادرك وزملائي الكرام تسلم

الادراك ان ما تبذله الحكومة الموقرة وبالتالـي وزارة الصحة من مجهودات ، بالاضافة الـــى الدعم المالي الكبير من الموازنة العامة لمؤسساتنا الطبية بغية تحسين احوال مواطنينا الصحيـة لصونهم وسلامتهم من الامراض ، هو جهـــد يستحق بجدارة الشكر والعرفان بحيث يجوز لنا ان نفتخر بهذه المؤسسات الرفيعة المستوى نسبة لبلد نام كبلدنا ، مما جعل بعضها بحق محط انظار المؤسسات الطبية للدول المجاورة ، ومحـــور تطلعاتها لبلوغ هذا المستوى ، منوهين باعتـــزاز بجهود ابنائنا المسؤولين عن هذا الجهاز وعلـــى راسهم معالي وزير الصحة والذين اعطوهـــا كغيرهم من ابنائنا المسؤولين في الاجهزة الاخـــرى الدفع اللازم من ذوي جهدهم المخلص حتى وصل الى ما وصـــل اليـــه .

واننا من منطلق الاحساس بالمسؤوليـــة من كل الجوانب لندرك كذلك بانه على مواطننـــا الكريم في هذا البلد والذي شحت الطبيعة عليـــه بالموارد الا بعضها وبما افاء الله عليه من نعمـــة القيادة الحكيمة والشجاعة لقائده الرائد البانـــي الحسين العظيم والذي علم ابناؤه الطمـــوح والتحدي للواقع والقدرة على تجاوزه بالتطويـــر بهمة وعزم لا يعرفان الاستكانة فكانت تلبية ابناء هذا البلد الاوفياء اصدق صدى لاخلص نـــداء تذكرك بان على مواطننا الكريم ان يعي مسؤولياته وواجباته تجاه بلده الذي يبني ويطور ، بلده هذا الذي يوفر لـــه الامن ويحصنه ضد الجهـــل والمرض ويسعى جاهدا للقضاء على مظاهـــرا الفقر فيه ، بان لبيت ماله حق مقدس بجـــزء من ثمرات جهده الفردي والجماعي ومن ربحه الحلال .

ومن هنا ننطلق كذلك لبيان ان قطاعـــات كبيرة نسبيا من مواطنينا تعيش عيشة الكفـــاف وهي من الفاقة بحيث لا تقدر الا بشق الانفس على مواجهة تطورات الحياة المادية ومتطلباتهـــا المرهقة في ظل احوالها السائدة الان سواء فـــي البادية او الريف والاحياء الفقيرة في مدننا وهي بحاجة الى عناية اكثر بالتكافل الاجتماعي معهـــا رحمـــة بهـــا .

وبناء على ذلك وبرغم ما تتحمله خزينـــة الدولة والبالغ على حد علمنا احد عشر مليـــون دينار من اصل اربعة عشر مليون دينار مخصصة لشؤون الصحة مقابل مليون وربع دينـــار تقريبا وهو ما يؤمل تحصيلـــه نتيجة قرار جدول اجور المعالجات في مستشفيات وزارة الصحة ومراكزها الصادر عن مجلس الوزراء الموقر بتاريـــــخ ١٩٧٩/١/١٠ بفارق ٥٠٠ر٠٠٠ دينار عـــن عام ١٩٧٨ والذي بلغ مجموع ما حصل خلالـــــه ٧٥٠ر٠٠٠ دينار .

والى ان يتسنى تعميم نظام التامين الصحي ليشمل كافة هذه القطاعات من المواطنين فانني اتقدم للمجلس الكريم بالاقتراحات التالية تخفيفا لاثار قرار تحديد الاجور هذا والتي تشمل اجزاء محددة منـــه وهي :

اولا : لا مانع من ابقاء اجور الكشف والمعاينة كما ورد في الجدول بموجب هذا القرار .

ثانيا : اعادة اجور العمليات الجراحيـــة الصغرى والوسطى والكبرى الى ما كانت عليـــه قبل هذا القرار .

ثالثا : انزال اجور الاقامة الفندقيـــة بالمستشفيات بالنسبة للدرجتين الثانية والثالثـــة والتي هي ملجا هذه القطاعات عادة الى ما يلي :

درجة ثانية من اربعة دنانير الى دينـــار ونصـــف

درجة ثالثة من ٥ر٢ دينار الى دينار

رابعا : انزال اجور معالجات الاسنـــان الى نسب معقولـــة .

خامسا : اعفاء تلاميذ المدارس من الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية من الاجور نهائيا او ابقاءها كمـــا كانت قبـــل هذا القرار .

سادسا : رفع الحد الادنى المعفى الى ٦٠٠ دينار بدلا من ٤٨٠ دينار . وذلك اقرارا للواقع علـــى

فرض ان متوسط عدد الاسرة عادة خمسة انفار فاربعون دينار شهريا كدخل لها اذا ما اجريت عملية احصائية بسيطة للنفقات لا تفي بنصـــف حاجات هـــذه الاسرة .

سابعا : ورغم تحفظي هنا الا انه يجب اعطـــاء مدراء الصحة والمستشفيات والمراكز الصحيـــة مؤقتا صلاحية تقدير حالات الاعفاء ريثما تتـــم عملية المسح الاجتماعي لذوي الفئات المذكورة ، اذ ليس من العدالة ايراد النص مطلقا في هـــذا القـــرار لهذه الحالة وفوري التطبيق على هذه الفئـــات التي لم تقيم اوضاعها بعد مما يزيد في سحقهـــا زيادة على ربط اعفاءها باجراءات تستغرق وقتا .

ثامنا . واخرا التفكير جديا بدراسة تعميم التامين الصحي ليشمل كل المواطنين وهنا اقترح وضع دينار على كل فرد سنويا مقابل تامينهـــم صحيا ، وبالتالي يمكن الاستغناء عن هذا القرار .

وفي الختام فان هذا الامر متروك للمجلس الكريم ليقرر التوصية المناسبة .

دولة رئيس المجلس

السيد علي البشير

السيد علي البشير

في ظل ايماني الشخصي وايمان كل مواطن ان الحكومة متجهة اتجاها جديا الى ان يشمل التامين الصحي كافة القطاعات وبالفعل من خلال النظرة الى قانون الضمان الاجتماعي والى القطاعـــات المؤمنة حاليا تامينا صحيا وفي ظل ان وزارة الصحة تقدم اكثر من ٥٠٪ من الخدمات الصحيـــة للمواطنين بالاضافة الى مستشفى الجامعة والى الخدمات الطبية والخدمات العسكرية في ظل هذه المعطيات جميعا ارى من الوجوب وارى من القناعة ان ترجع الحكومة الى اصدار مثل هذا الجدول والذي تتقاضى بموجبه اجور المعالجات الطبية في مستشفياتها الحكومية سنيا من خلال نظرة او من خلال زيارة ميدانية الى هذه المستشفيات نجد في عام ١٩٧٨ ارسل لمستشفى البشير ٣٣ الف حالة مرضية منها ٥٢٪ عمليات تقريبا . اي حوالـــي

١٢ الف مواطن الذين اجروا عمليات . المواطنين في العيادات الخارجية لمستشفى البشير حوالي ٢٥٠ الف مواطن ، صور شعاعية حوالي ٥٣ الف صورة ، هذه الارقام زادت من عام ١٩٧٧ ١٥٪ صور شعاعية زادت عن عام ١٩٧٧ ٣٥٪ بينما عندما ننظر الى الواردات مقابل ذلك نـــرى ان واردات التامين الصحي كانت سنة ١٩٧٧ ١٠٦ الاف دينار بينما سنة ١٩٧٨ ١٠٠ الف دينار ، برايي هذا الرقم يعطي الحكومة كامل الحريـــة ويعطيها كامل الدراسة وكامل القناعة لكي تصدر مثل هذا الجدول . لكنه يبقى لي في الواقع سؤال لمعالي وزير الصحة اي انه اذا كانت هذه النسبة التي هي من خلال الجدول ١٠٪ من الكلفـــة ، اي الكلفة التي يتوجب على المريض ان يدفعها . فهي مقبولة ومعقولة ولكنها اذا كانت من الكلفة العامة فاعتقد ان هذه النسبة تزيد على ١٠٪ اما اذا بقي بحدود ١٠٪ كما فهمنا من معالي الوزير فهي مقبولة ومعقولة . بقي لي في الواقع اقتراح بالنسبة الى العائلات الفقيرة وبالطبع من خـــلال الرؤيا نجد ان موظفين الجيش والامن العـــام جميعهم مغطيين بالتامين الصحي . وايضـــا العائلات الفقـــيرة معفاة حتى ايضا الـــ ١٠٪ ولكنه برايي اذا اخذنا العائلة الفقيرة التـــي لا يتعدى دخلها ٤٨٠ دينارا كما هو محدد بالجدول ارى ان هذه الوسيلة ليست كافيـــة لوحدها ان تعطي المؤشر لمثل هذه العائلة الفقيرة لانه في كثير من الحالات يبقى دخل العائلة ٦٠٠ دينار ولكـــن عليه مستلزمات اخرى فيلغي هذه العاقبـــة ، ولذا فانني اقترح ان يكون ميزان الدراسة لمثـــل هذه العائلة غير الدخل ٤٨٠ دينارا ولذلـــك لا يسعني الا ان اؤيد الجدول الذي قامت به وزارة الصحة وارى انه مقبولا ومعقولا علينا اذا لم يتجاوز الـــ ١٠٪ واضيف واقول ما من دولة لديها تامين صحي الا وتقتطع نسبة معينة مـــن المواطن بالاضافة الى ان هناك تامين صحـــي وشكليـــا ...

دولة رئيس المجلس
معالي الدكتور الزبن

الدكتور محمد الزبن

سيدي الرئيس ، زملائي الاعضاء ،، اتقدم بالشكر الى الحكومة لموافقتها على مناقشةاجور المعالجة بالمستشفيات واننى اعتقد ان صحة المواطن توازي رغيف الخبز نفسه ولهذا ان تذكر كل منكم القسم الذي اقسمه كل منا على هذا المنبر امام الله وامام جلالة الحسين بان ما يحتاجه وما يشكو منه المواطن بصدق وامان وايضا ان نقدم المشورة للحكومة بصدق وامانة ان تذكرنا هذا تكون الحكم على الامور بعيدا عن العواطف والمارب الشخصية ، اود ان اضع امام المجلس الكريم بما يدفعه المواطن حسب نظام التامين الصحي عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٨ ثمنا للرعاية الصحية وما سوف يتبعه الان اود ان ابدا اولا باجور الاقامة بالمستشفى حسب نظام التامين الصحي عام ١٩٧٣ والدرجة الثانية ستون قرشا للسرير الواحد بينما الان ديناران ونصف ـ الدرجة الثانية دينار ونصف عام ٩٧٣ اصبحت الان اربعة دنانير ـ الدرجة الاولى من دينارين ونصف الى ستة دنانير . هذه اجور الاقامة بالمستشفيات بما في ذلك الطعام واجور الدواء اما اجور العمليات الجراحية فاصبحت كما يلي :

العملية الصغرى	٥ ـ ١٠ دنانير
العملية المتوسطة	١٠ ـ ٢٠ دينارا
العملية الكبرى	٢٠ ـ ٣٠ دينارا
الولادة الطبيعية	٤ ـ ٨ دنانير

هذه اجور العمليات الجراحية . اما اجور معالجة الاسنان فاصبحت ، الكشف كان بـ ٢٥ قرشا اصبح الان الكشف دينارين ، خلع سن واحد كان بـ ٢٥ قرشا اصبح الان بدينارين ، خلع جميع الاسنان كان دينار ونصف اصبح الان بـ ثمانية دنانير . بالنسبة للاعفاءات الطلاب لا يعفون الا من قياس ما ياخذه من المعالجة في المدارس حسب الاتفاق بين وزارة التربية والتعليم وبين وزارة الصحة بمعني يدفع الطالب في المستشفى وفي المراكز الصحية . اما موضوع الاعفاءات بالنسبة للفقراء فهي مقصورة على من يأخذ مساعدة مالية من الشؤون الاجتماعية وباعتقادي بان دائرة الشؤون الاجتماعية باعهنا قصير . لم يطل الى الضرير او الارملة او المشلول ممن هم في القرى النائية ، بل ان باعها قصير جدا الا في عمان والزرقاء .

دولة الرئيس ، اردت ان اقول هذا لامانة المسؤولية وامام المسؤولين توجب على كل زميل من اخواننا الاعضاء ان يبدي رايه نحن لسنا اصحاب القرار فالحكومة هي صاحبة القرار . فلنبدي راينا في مشورة صادقة تخدم المواطن وتنقل اليه كافة احتياجاته وشكرا .

دولة رئيس المجلس
السيد جودت السبول .

السيد جودت السبول

سيدي الرئيس ، ايتها الزميلات والزملاء ، اؤيد الزميل الاستاذ عبد الله اخو ارشيدة فيما اشار اليه ولقد غطى ما كنت اود ان اشير اليه في اقتراحاتي . ثم اضيف ان الاربعين دينارا لا يمكن اعتبارها دخلا مناسبا لتامين صاحبه من التامينات الصحية ، والا لكان ذلك على حساب قوته وقوت اولاده وعلى حساب صحة المجتمع بالتالي ثم ان الجدول كما ورد سيكون كما اعتقد سببا في رفع مدى الخدمات الطبية الذي سيتقاضاها القطاع الخاص واختلف مع الاخ الزميل علي البشير في رفع قيمة الدخل من التامين الصحي لعدد من الذين ترددوا على المستشفيات الحكومية او على مستشفى البشير بالذات لان الحكومة مكلفة برعاية المواطنين طبيا وبغض النظر عما يدفعونه في القطاع الخاص . عندما تقدمنا بطلب المناقشة كنا ندرك ان الحكومة تتقاضى بدلا ليس يسيرا مقابل الخدمة الطبية التي تقدمها للمواطن لكننا لاحظنا ان البدل كما ورد في الجدول بدل مبالغ فيه فاذا قلنا ان دخل الاسرة اربعون دينارا واصيب واحد من افرادها في حالة تستدعي جراحة لنفرض عملية الزائدة وهي العملية وسطى فان ذلك سيكلفه ٤٠ دينارا بمعنى ذلك انه سيكلفه كل دخله ، فكيف ستعيش الاسرة اذا ٢٠ دينارا هذه اجرة العملية يتبعها ثمن العلاج والامور الاخرى بمعنى ان دخل الاسرة ذهب جميعه اجرة عملية الزائدة . ليس للحكومة مصلحة ان تخلق سببا للمعاناة يضاف الى ذلك معاناة الفرد والتي تتمثل في مرضه .

دولة رئيس المجلس
السيد خلف ابو نوير

السيد خلف ابو نوير

دولة الرئيس ، اعضاء المجلس الكرام ،،

اننا نقدر الجهود والخدمات التي تقوم بها الحكومة وبالاخص وزارة الصحة معززة بمدينة الحسين الطبية .

دولة الرئيس ،

ان القرار الذي اتخذته الحكومة حول اجور العلاج والمستشفيات نرى انه مجحف في حق المريض ونرجو من الحكومة اعادة النظر في هذا القرار انطلاقا من قول جلالة سيدنا المعظم ان الانسان هو ثروة هذا البلد ولذلك وانطلاقا من هذه القاعدة التي رسمها الحسين العظيم نرجو من الحكومة الموقرة ان تصوب قرارا مثل هذا نحو الغاء بعض المؤسسات وهي عبء على خزينة الدولة منها محطة الابقار والاغنام ومزارع الدواجن وتحويل هذه المخصصات الى وزارة الصحة من اجل توسيع الخدمات الصحية مجانا لان الحلول التي طرحتها الحكومة حول مراجعة المواطن دائرة الشؤون الاجتماعية والحصول على بطاقة تعفيه من اجور العلاج انها غير مقبولة لبعض المواطنين لانها تقتل الروح الحية فيه ، لذلك نرجو من الحكومة الموقرة ان تكون دوما كما عهدناها في جانب المواطن لا عليه نظرا لتوجيهات قائدنا ورائدنا جلالة الحسين المعظم .

دولة رئيس المجلس
الدكتور عيسى القسوس

الدكتور عيسى القسوس

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ،،

تحية وبعد : ان السير على طريق التامينات الاجتماعية والطبية خطوة تستحق كل التقدير ولنا كل الامل في تطورها بحيث تقدم جميع الخدمات على اعلى المستويات لجميع افراد الشعب ومن هنا وحرصا منا على نجاح مثل هذا الاتجاه طلبنا مناقشة هذا النظام بالرغم من علمنا المسبق انه ليس من الاختصاص اللازم الا من ناحية النظرة اليه كخدمات عامة ،

١ ـ يقتصر هذا النظام على الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسات الذي يقرر مجلس الوزراء احكام هذا النظام عليها ، بودنا ان يشمل هذا النظام جميع افراد الشعب على ان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بمسح اجتماعي عام بحيث تقدر دخل كل فرد ويكون التامين فيه اختياريا ويدفع الفرد حسب دخله مثلا بصنف الشعب الى ثلاث درجات من ناحية الدخل طبعا الدخل العالي ويدفع اعلى السلم ، والدخل المتوسط ويدفع النصف والدخل المتدني ويعفى من الدفع فانا لا يمكن ان اتصور ان حكومة تفرض تامينات على جميع السيارات ولا تلجا الى تامين صحة الشعب عامة .

٢ ـ الاعفاءات :

اولا : **الفقراء** : كل عائلة لا يتجاوز دخل الفرد فيها على ١٥ دينار وان اود هنا ان انبه المسؤولين ان يؤخذ هنا بعين الاعتبار دخل الفرد وليس دخل العائلة ، ممكن جدا دخل العائلة ٤٠ دينار لكن عدد الافراد ١٢ ، في الحالة هذه دخل الفرد ٣ دنانير يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار دخل الفرد لا دخل العائلة . على ان لا يقل دخل العائلة عن ٦٠٠ دينار سنويا وذلك لكي نضع في حسابنا كثرة الافراد في العائلة الواحدة .

ثانيا : **الطلاب** : الكل يعلم ان العلم والطب هما اشياء اساسية في الامة والشعب ولذلك يجب ان تاخذ الحكومة قسطا وافرا جدا من هذه الناحية ناحية العلم وناحية الطب ولذا نطلب اعفاء الطلاب الذين هم فئة اساسية في تكوين المجتمع ،

ثالثا : **الامومة والطفولة** : وهذا اهم موضوع لكي يتمكن من بناء جيل صحيح وقوي خالي من الامراض والتعقيدات اذ يجب ان تتطور خدمات الامومة والطفولة بحيث تشمل جميع ما تحتاجه الام الحامل والطفل حتى الخامسة وتعالج مجانا من جميع الامراض التي يمكن ان تتعرض لها اثناء هذه الفترة ، لا يعقل ان تفحص الام مجانا بالمركز وتجرى لها التحاليل الطبية بالمختبر بالمقابل او تدفع اجورا باهضة في المستشفى اذا احتاجت الى ذلك .

رابعا: **اجور المستشفيات:** لا شك ان اجور المستشفيات وخصوصا بالنسبة للدرجة الثالثة عالية ، ولذا فاننا اذا لم يكن هناك تامين صحي شامل نقترح تخفيض اجور المستشفيات والمعالجة فيها بالنسبة الى الدرجة الثالثة بالذات الى اكثر من النصف . فاود ان الخص الاقتراحات بالشكل التالــــي :

١ ــ الطلب الى الوزارة بتامين طبي شامل .

٢ ــ الاعفاء الى كل من دخله اقل من ١٥ دينارا للفــرد .

٣ ــ اعفاء الطلاب اعفاءا كاملا .

٤ ــ اعفاء الامومة والطفولة في جميــع مراحلها حتى الولادة .

٥ ــ تخفيض اجور المستشفيات والعمليات الى النصف ما عدى الدرجة الاولى والثانية .

والســـلام عليكـم

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان ارتيمه

السيد سليمان ارتيمه

دولة الرئيس، قبل فترة قصيرة قمت وعدد من الزملاء بزيارة مستشفى البشير وكان القصد من الزيارة ان نرى على الطبيعة ما هي الخدمــات او الانجازات التي تحققها وزارة الصحة للمواطنين راينا في تلك الزيارة ان مستشفى البشير وهو من اقدم المستشفيات الحكومية في هذا البلد هو قديم جدا ولكن بدات فيه عملية صحية وظاهرة جيــدة وهي القيام بانشاءات كثيرة منها كلية التمريض وتتسع الى ٣٠٠ طالبة مع المنام ومكان الدراسة والطعام ومكان ايضا للطوارىء من اجل استقبال الحوادث ومكان ايضا للولادة ومكان ايضا للاطفال في الحقيقة ان هذه الامكنة سارة جدا بالاضافــة الى الخدمة الفندقية الممتازة والتي لاحظناها في هذا المستشفى ، ايضا هنالك عدد هائل مـــن الاطباء المختصين وبروح عالية من المعنويــات والحماس لخدمة المواطن . ولكن اذا اتينا الــى ناحية المعالجات انا سمعت الان من الاخــوان بعكس ما سمعته من معالي وزير الصحة بالذات ، معالي وزير الصحة يقول اكثر شيء ناخذ عــلى المريض دينارين ونصفا مع علاجه والعمليــات بمصاريف من ٥ دنانير او ٤ دنانير . بالنسبــة للولادة وتنتهي بـــ ٥٠ دينارا . وباعتقادي مـــن حق اي مواطن على حكومته ان تؤمن له الرعاية والخدمة الصحية ضمن امكانياتها ولكن باعتقادي انه اذا كنا ودوما ان شاء الله نكون منصفين ان مستشفياتنا الان بدات في حالة تختلف عــــن السبعينات بحيث اذا راينا مستشفى المشــرق فهو نوعية ممتازة من ناحية خدماته ووضــــع مستشفى اربد ، مستشفى جــرش ، مستشفى الطفيلة ، مستشفى البشير باعتقادي ان المعالجة بهذه الطريقة وهذه التكاليف اذا قيست مع دخل الفرد فهي عالية ولكن نطالب الحكومــة اولا في وضع خطة شاملة ومدروسة بحيث تضمـــن المحافظة على صحة المواطن وهي اغــلى شيء وايضا بنفس الوقت على الحكومة ان لا تجعــل مواطننا اتكالي بكل اموره وعلى مواطننـــا ان يساهم ضمن استطاعته وضمن مقدوره ، لاننــا نطلب خدمات كثيرة وهذه الخدمات تحتاج الــى نفقات عالية وطائلة جدا . اذا قسنا العمليــة الكبرى بـــ ٥٠ دينار وبالمستشفيات الخاصــة ٦٠٠ دينار . لماذا لا نتسائل ما هي قيمة الـــ ٥٠ دينارا مع ٦٠٠ دينارا ، انا بقدر ان المواطن شيء مرهق له ان يدفع ٥٠ دينارا وخصوصا اصحاب الدخل المحدود . لكن لماذا لا يكون مرهق لكــل الناس من ان المستشفى الخاص ياخذ ٦٠٠ دينار للعملية . الـــ ٥٠ دينارا : الغرفة بـــ دينارين ونصف يقابلها غرفة بعشرون دينارا بالمستشفيات الخاصة ، ان شاء الله هدفنا الجميع ان نصل الى حلول هذه الحلول باعتقادي تتمثل بالنقاط التالية :

اولا : ان تشكل لجنة لدراسة اوضـــاع المستشفيات الخاصة وعلاجاتها واسعارها .

ثانيا : الملاجــــات .

ثالثا : المستشفيات الحكومية وعمل مقارنة ايضا وزارة الشؤون الاجتماعية تستطيع ان تعمل احصاء للعائلات التي من الممكن ان تستفيد مـــن هذه المشاريع ، وبدون ان نضع خطة شاملـــة ومدروسة باعتقادي سوف لا نصل الى النتيجــة التي نتوخاها من ناحية خدمة المواطن .

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

السيد امين شقير

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ، بعد ان

تكلم العديد العديد من الزمـــلاء عن المستشفيات اشعر بان قضية اساسية ينبغي ان توضح في هذا المجال الا وهي قضية جودة الخدمة الطبية التي نتطلع اليها ، ليس مجهولا لاحد ان قفزات عديدة قد تحققت في مستوى الخدمات الطبية التي تؤدي فيها اجهزة الدولة للانسان المواطن في هذا البلــد على مدى السنين العشر او الخمسة عشر الماضية وهذه القفزات هي صورة وانعكاس للمستــوى الرفيع من القدرة والخبرة والعلم الطبي الـــذي توفر للعاملين بهذه المهنة . واذا كان لكل شيء ثمنا فلا بد لنا ان نتذكر بان اية خدمة واية سلعة اذا تطلعنا الى جودتها فلا بد وان تكون مكلفة . ووزارة الصحة مستشفى الجامعة مؤسسات كلمــــا مكناها من ان تحافظ على سمة الجودة او ان ترفعها لما قدمت الخدمة الجدية والصحيحة لانساننـــا ، من العسير ان نتصور ان مواطنا قادر على دفــــع تكاليف المعالجة او الجزء الاكبر منها . في الواقع انه غير قادر ولكن مشاركته قضية اساسية لتجنب مشكلتين اساسيتين : اولا الضياع الذي يحصل من استسهال الحصول على الخدمة الطبية المجانية العاملون في الحقل يعملون سواء في القطاعـــات الحكومية او القطاعات المحيطة بها . الاعــــداد الكبيرة من المدمنين على الحصول على الخدمــة الطبية المجانية بحاجة او بغير حاجة . ومعروف ان الكثيرين يستسهلون احيانـــا الوصـــول الـــى المستشفيات وتمضية بعض الوقت بحاجة او بغير حاجة ويعلمون ان كل شيء يستعمل في المستشفى هو معرض لاستهلاك بسيط يؤدي الى الحاجة الى تجديد ، هذه الامور يجب ان تحسب في نطـــاق التفكير بالخدمات التي تقدم وتكاليفها وانـــا في قناعتي ان الطبقات الفقيرة العاجزة عن الدفـــع ينبغي ان تعالج قضاياها معالجة تستقل وتنفـرد عن موضوع تامين الخدمة او تعريض الخدمة الـــى تنزيل مستواها بسبب قلة الموارد . الحكومـــة قادرة ان ترى رايها في كل ما سمعت حول هـــذه القضايا ولكننا نحن كمجلس اعتقد اننا حريصون كل الحرص على ان لا ينزل لمستوى الاراء للخدمة الطبية من مستواه الحاضر وان يصعد الاستمرار .

دولة رئيس المجلس

انتهى المجلس من المناقشة في هذا الموضوع وفي ضوء ذلك نريد ان نستمع راي الحكومة .

السيد وزير الصحة

اشكر الاخوان الذين اتاحوا لوزارة الصحة شرح امور جدول المعالجات ، كما ارجو ان اوضح للاخوة والاخوات ان خطة الحكومة تقوم عــلى توفير الخدمة الطبية لكل مواطن على ارض هذا البلد الخير وتتولى الحكومة حاليا مشروعين للتامين الصحي همـــا :

اولا : مشروع التامين الصحي المدني الذي يغطي موظفي الدولة ومنتفعيهم والفقراء مـــن المواطنـــين .

ثانيا : ومشروع التامين الصحي للقـــوات المسلحة الذي يغطي العسكريين ومنتفعيهـــم ويشمل غطاء هذين المشروعين حوالي ٢ مليـــون مواطـــن .

ثالثا : يغطي مشروع الضمان الاجتماعـــي قطاعات المواطنون الاخرى ولكن على فترات زمنية بدءا بذوي الدخل الثابت المعروف من العمــــال وانتهاءا بذوي الدخل المتفاوت من المزارعين .

رابعا : تجد الحكومة من واجبها ولحـــين قيام الضمان الاجتماعي بواجبه على مستوى الوطن باكمله ان توفر لكل مواطن تامينا صحيا يوفر لـــه الخدمة الطبية الممتازة .

خامسا : ارجو ان يفهم ان من واجبات المؤمن عليه طبيا وبموجب اي نظام تامين صحي ان يدفع اولا رسما شهريا يمثل نسبة من المال مقابل نسبة محددة من تكاليف المعالجة ، هذه هي القاعـــدة الرئيسية في اي مشروع للتامين الصحي .

سادسا : دون ان تتقاضى الحكومة مـــن المواطن الرسم الشهري من دخله وفرت له الخدمة الطبية مقابل نسبة لا تتجاوز في مجموعهـــا ١٠٪ من تكاليف تلك الخدمة وهذا هو التامين الطبـــي الشامل الذي يطلبه المواطن بلغت التكاليف المنفقة على التامين الصحي عام ١٩٧٨ حوالي ٨ ملايـــين دينار وكانت واردات التامين الصحي حوالي ٧٥٠ الف دينار اي حوالي ٩٪ بينما تتطلب فعلية الانفاق المتكرر على التربية الصحية للعام الحالي حوالي ١١ مليون دينار ويتوقع ان تكون واردات التامين الصحي حوالي مليـــون و ١٠٠ الف دينـــار اي ١٠٪ فقط [illegible]

سابعا : ما هي اهداف اقامة الاجور

ا ــ اشعار المواطنين بالخدمة المقدمة اليهم وهذا هو السبب الرئيسي الهام فالمجانية تبطل التقدير للخدمة مهما كان مستواها وقد عانينا في وزارة الصحة من مثل هذه المجانية وتعاني مشاريع التامين الصحي الاخرى من مثل هذه الامور الذي رفع عدد المراجعين عليها بضعفين او ثلاثة اضعاف على الاقل الامر الذي يؤدي حكما الى تدني مستوى الرعاية المقدمة ، ولذا نرى أن يسهم المواطن بجزء من كلفة التامين الصحي مع تفاوت في نسبة هذا الاسهام .

ب ــ الهدف الثاني هو الاسهام بتغطية جزء من تكاليف الخدمة الطبية اذ ان اجور المعالجة لا تدخل في خزينة الدولة وانما تصرف على رفع مستوى الرعاية الطبية في مؤسسات وزارة الصحة ونحن استطعنا في المدة الاخيرة أن نرفع مستوى هذه الخدمات وكانت واردات التامين الصحي العصب الرئيسي لمثل هذا الرفع المتواضع .

جـ ــ الهدف الثالث مشاركة القادر في رفع تكاليف معالجته لتستطيع الوزارة تغطية كلفة معالجة المواطن غير القادر .

ما هي الاعفاءات من اجور المعالجة .

١ ــ كامل معالجة الموظف .

٢ ــ ٧٠٪ من كلفة معالجة عائلة الموظف .

٣ ــ كامل معالجة المواطن غير القادر .

٤ ــ المصابون بالامراض السارية وقد صدرت قائمة باعفاء ٣٤ مريضا .

٥ ــ الحوادث الناتجة من كوارث طبيعية او تسممات جماعية .

٦ ــ خدمات مراكز الامومة والطفولة وتعقب هذا ان اي فحص مخبري او طبي مطلوب للام من قبل مركز الامومة والطفولة يشتمل الاعفاء حيثما تواجدت الام عند مرضها للرعاية .

٧ ــ الامراض العقلية المزمنة .

٨ ــ اعطاء الامصال والمطاعيم للوقاية ضد الامراض السارية .

٩ ــ نزلاء الجمعيات الخيرية .

١٠ ــ الحوادث القضائية .

١١ ــ مرضى السرطان .

١٢ ــ العيادات للجروح والحروق .

من هو المواطن غير القادر

١ ــ من يتلقى مساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية وقناعة منا بما قاله الزميل الدكتور الزبن فنحن نعتقد ان وزارة الشؤون الاجتماعية لا تغطي حاجة كل مواطن غير قادر ولذا جاء الاعفاء الثاني لمن كان دخله دون ٤٨٠ دينارا سنويا ونحن نشارك الزملاء ان عدد افراد العائلة احيانا يكون سببا في ان هذا الرقم متدن ودراسة جادة لرفع هذا السقف للاسر المتعددة الافراد تصرف لهذا المواطن الفقير ولافراد عائلته جميعا بطاقات تامين صحي يعالجون بموجبها مجانا لمدة سنتين وتجدد اذا استمرت حالته الاجتماعية على حالها . بعض الامثلة على الاجور ايضا دولة الرئيس ذكرني ان بعض القرى الفقيرة النائية لمجلس الوزراء الحق باعفاء مراجعي عياداتها من اجور المعالجة . بعض الامثلة على الاجور حتى تتضح الصورة على الاخوان من هذه الاجور وخاصة ان معالي الزميل الدكتور محمد الزبن اورد بعض الامور . معالجة الطبيب مع الادوية بالعيادة القروية ٣٠٠ فلس فقط للمواطن القادر اي ان اجرة الطبيب مع ثمن الدواء كاملا ٣٠٠ فلس للمواطن القادر و ٩٠ فلسا فقط لابن الموظف وزوجته . راجيا ان يعلم الاخوان ان الدواء لا تنتجه وزارة الصحة وانما يستورد . وبالرغم من ذلك فاننا حاولنا ان لا نتقاضى من سعر الدواء اكثر من ١٠٪ . معالجة الطبيب بالمركز الصحي ونعني هنا ان الطبيب يقيم في ذلك المركز حاولنا التفريق بين الطبيب الذي يزور العيادات في القرى مرتان او ثلاث مرات في الاسبوع وبين الطبيب المقيم في المركز الصحي ٣٠٠ فلس للمواطن القادر اجرة الطبيب و ٩٠ فلس لابن الموظف . اما الدواء ١٠ قروش فقط لكل دواء يصرف للمريض كائنا من كان سعر ذلك الدواء و ٣ قروش فقط لابن الموظف في حالة الولادة الطبيعية مع اقامة يومين في المستشفى ١٣ دينارا لزوجة المواطن القادر و ٣٫٩٠٠ لزوجة الموظف وارجو ان تقارن هذه الارقام مع ما يدفع المواطن احيانا من اجرة للداية عملية صغرى مع اقامة يومين في المستشفى يدفع المواطن القادر ١٥ دينارا واما عائلة الموظف فتدفع ٤ دنانير يوميا . الكلفة في القطاعات الاخرى بحدود ٥٠ ادينارا . عملية متوسطة مع اقامة ٤ ايام في المستشفى ٣٠ دينارا للمواطن القادر و ٩ دنانير

فقط لعائلة الموظف وهي من ٢٠٠ــ٢٥٠ في القطاعات الاخرى . عملية كبرى مع اقامة ٣ ايام ٥٠ دينارا للمواطن القادر ومعالجة كاملة و ١٥ دينارا للموظف والكلفة في القطاعات الاخرى بين ٤٠٠ــ٦٠٠ دينارا .

كما ارجو ان اوضح اجور الاقامة والتي ظهر منها انها مرتفعة ، ان اجور الاقامة التي اقرت في المستشفيات لا يجوز ان تقارن بغيرها من اجور الاقامة باي مستشفى اخر . واجور الاقامة في وزارة الصحة تشمل بالاضافة للمنامة والطعام والادوية والاشعة والمختبرات وجميع تكاليف الإجراءات الطبية الاخرى ، بمعنى اخر من اجل سهولة معالجة المواطن في المستشفى ان لا اطلب منه الا رقمين ، العملية والاقامة وكل ما يطلق عليه داخل المستشفى ، النفقات الطبية الاخرى هي المشمولة بدينارين ونصف بمعنى اخر اننا حافظنا على الـ ٦٠ قرشا السابقة ، وحاولنا تسهيلا للمحاسب أن يدفع لحساب الباطنية والاطفال والصدرية رقما واحدا فقط وهو الاقامة ، بمعني اخر اي مريض قلب يدخل مستشفى الباطنية لمدة ٤ ايام يدفع ١٠ دنانير كاملة بدون اية رسوم او اجور اخرى واذا كان موظف يدفع ثلاثة دنانير فقطولذلك فان دينارين ونصف للدرجة الثالثة وهي فوق ٣ اسره و ٤ دنانير للدرجة الثانية و ٦ دنانير للدرجة الاولى واود ان اعلم الاخوان ان الدرجة الاولى غير موجودة في وزارة الصحة سوى سريرين في مستشفى البشير . بمعنى اخر ان المريض لا يدفع سوى اجرة العملية والاقامة فقط . اريد ان اعلق على بعض اقتراحات الاخوان . ان الطالب يتبع اسرته فلا يعفى الطالب من الاجور ولذلك من اجل ان نوفر للطالب لابن الاسرة الفقيرة الرعاية الطبية ، قانون التربية والتعليم ينص على اعفاء الطالب من خدمات الصحة المدرسية فقط وهذه هي الخدمات التي نحاول فيها ان نرعى هؤلاء الطلبة من سن دخول المدرسة الى سن التخرج وارجو ان اطلع الاخوان في هذا المجال ان مشاريعنا الحالية تحاول ان تتابع الطفل من وقت الاخصاب وليس من وقت الولادة الى وقت التخرج من المدرسة فنحن نرعى الام الحامل اثناء فترة حملها واثناء ولادتها ونفاسها نرعى طفلها في مراكز الامومة والطفولة . وارجو ان يعلم الاخوان ان خطتنا تقوم على فتح مركز امومة وطفولة في كل قرية الا ان العقبة امام هذا الاتجاه هو عدم اقبال الفتيات على دراسة القبالة ولذا ركزت سياسة الوزارة منذ عامين ان كل قرية توفد احدى بناتها الى كلية التمريض في وزارة الصحة لتدرس سنتين تتقاضى خلال هذه السنتين راتبا مقداره ٤٣ دينارا شهريا اثناء الدراسة مع الطعام والاقامة والمنامة واللباس الرسمي ثم تخرج براتب ٨٥ دينارا لتعمل في قريتها . ونرجو من الاخوان ان يساعدونا مع المواطن في تزويد عدد اكبر من الفتيات في مراكز الامومة والطفولة على كل قرية في بلدنا . بعد ان تنتهي فترات الامومة والطفولة يتسلم الطفل مشروع الصحة المدرسية ليرعاه لسن دخول المدرسة الى حين الخروج منها ، وقد قامت وزارة الصحة خلال هذا العام بمضاعفة خدمات الصحة المدرسية بدءا من البادية والريف وحاولنا ان تدخل المدينة هذا العام . اما اعطاء مدراء الصحة والمستشفيات والمراكز صلاحية الاعفاء فهي تجربة فاشلة لتحويل الطبيب الى جابي . ان الطبيب الذي يعطي رعاية طبية يسهر الليالي يداوي مريضه لا يجوز ان يقابل من مريضه الا بالشكر . اما ان ياتي الطبيب عند خروج المريض ليتفاوض واياه على الدفع وعدمه ويواجه بالمسبات كذلك أمر احببنا ان نتجنبه في الرعاية الطبية بان افقدتها اي مسؤول بدءا من الوزير صلاحية الاعفاء وانما يكون الاعفاء على حمل المواطن بطاقة تحدد مشكلة الاعفاء الذي يتمتع به . اعتقد انني غطيت جميع النقاط وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

الدكتور عيسى القسوس

لا يسعني الا ان اشكر معالي وزير الصحة على استبيانه في قضايا الاجور ولكن اود ان الفت النظر الى ناحيتين اساسيتين ، اولا مراكز الامومة والطفولة ، جميع مراكز الامومة والطفولة عندنا غير متكاملة ، لا يوجد فيها مختبرات ، لا يوجد مركز توليد ، لا يوجد معالجة الى الام الحامل او الى طفلها . مفروض في مراكز الامومة والطفولة المعروفة عالميا ان كل ما ياتي عن الامومة والطفولة مثل ما قال معالي الوزير من بداية الاخصاب الى ان يصبح الطفل في الخامسة او السادسة ، كيف

مركز يقتضي ان يكون مجهزا بمعالجة الام وطفلها في جميع مراحل الامراض التي تمر فيها الام .

النقطة الثانية ويشترط عليها عملية الاعفاء او عدمه وهذه ترفع من قيمة الطبيب اولا ومن قيمة الطب ثانيا .

النقطة الثالثة ، المقارنة التي نلاحظهـــا مقارنة الدرجة الثالثة مع اعلى مستويـــــات المستشفيات ـــ لدينا مستشفيات عادية مثـــلا مستشفى الكرك يتقاضى في الليلة دينار ونصف في الدرجة الثالثة لا اعرف بالنسبة للحكومة دينارين ونصف مع ان هذا مستشفى خاص وذاك مستشفى عام فيظهر المقارنة تاتي مع مستشفيات عالية جدا يا ترى لو قارنا مستشفى الجامعة مع المستشفيات هذه نجد أن الفروق غير كثـــيرة بـــين مستشفى الجامعة الذي هو مستشفى حكومي وبـــــين المستشفيات الخاصة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الدكتور الزبن

الدكتور محمد الزبن

بالنسبة لما تفضل به معالي وزير الصحة انني اكبر كل الجهود التي بذلت بالنسبة للرعاية الصحية من الوزارة وحتى من جميع الزملاء والاطباء في كافة القطاعات وهذه حقيقة امرفها فيما مضى من خلال عملي في بعض المؤسسات ، ولكن ، انني ارى ان الزيادة في الاقامة في المستشفيات وخاصة بالدرجة الثالثة من ٦٠ قرشا الى ٢٥٠ قرشا انني اشعـــر بانها تثقل كاهل المواطن بالاضافة الى رفع العملية الجراحية مع انني اقدر كل التقدير انه ليس هنالك دخل الى وزارة الصحة لضبط نسبة بسيطة علـــى ما تقدمه ولكن ان صحة المواطن كما قلت توازي رغيف الخبز . اما بالنسبة للعيادات القروية التي تفضل بها معالي الوزير وقال تدفع ٣٠ قرش ثمنا للمعاينة والعلاج انها حقيقة ولكنني اعتقد ولـــي رأي بذلك قلته مرارا ان العيادات في القرى لاتغني ولا تسمن من جوع ، جهد ومال ضائع للدولة وعدم وجود الرعاية الصحية وانني اتمنى على الحكومة الموقرة ان تشعر كما اشعر ايضا مع المواطـــن وخاصة مواطن الريف الذي اقبل على ٥ سنوات مجاعة لم يقطع عودا من القمح ، وانني اردت ان اقول هذا لنقـــل ونسمى لان الحكومة هم اصحاب القـــــرار .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله اخو ارشيده

السيد عبد الله اخو ارشيده

أكرر الشكر للحكومة والتي اقنعتنا في مواقع كثيرة والاستجابة الفورية في معظم العقبـــات . ارجو ان اكرر ما قاله الزميل الدكتور الزبن ونحن مع معالي الوزير بالنسبة لذوي الدخل الكبـــير ، لا مانع ان يشتركوا وان يقوموا بالدفع ، امـــــا بالنسبة للطلاب فنرجو التخفيض .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير الصحة

السيد وزير الصحة

ارجو ان اوضح بعض النقاط ، ارجو مـــن الزميل الدكتور القسوس انه لا توجـــد مقاييس عالمية لمراكز الامومة والطفولة وانما تتضمـــــن الخدمات حسب حاجات كل مجتمع وحسب اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومراكز الامومة والطفولة في بلدنا متكاملة مع العلم ان فيها حد ادنى قابلـــة قانونية وفيها طبيب يزور المركز مرة او مرتين في الاسبوع للحوامل والاطفال ولا اعتقد ان تتوفـــر فيها المختبرات ويوجد تعميم بان الخدمة المخبرية المطلوبة من مركز الامومة هي خدمة معفـــــاة . اما سؤال المقارنة في المستشفيات الاخرى ، ارجو ان اكرر مرة ثانية ان اجور الاقامة ليست اجـــور معالجة وطعام كنا قادرين كوزارة صحة ان نقول ٦٠ قرشا في الليلة اقامة من الدرجة الثالثة و ١٩٠ قرش الخدمات الطبية المقدمة للمريض نحن لا نحب الدخول في متاهات الحسابات حاولنا ان نتواضع في الارقام المطلوبة فنقسم الـــ ٢٫٥ الى ٩٠ قرش اقامة و ١٩٠ قرش خدمة طبية مع رجائي ان يعلم الاخوان ان كلفة الطعام في المستشفى يوميا مواد اولية ٧٥ قرش لكل مريض قبل الطبخ والخدمات الاخرى المختلفة . ومرة اخرى للاخ الدكتـــور محمد الزبن ٦٠ قرش ليست دفعا ايضـــــا الـــ ٦٠ قرش كما هي و ١٩٠ قرش كانت بـــدل الخدمات الاخرى والتي لا تتجاوز الـــ ٩٠ قرش لاي مواطـــن .

دولة رئيس المجلس

في ضوء ما ناقش به الاعضاء هذا الموضوع فان الامر اصبح من الوضوح بحيث ان الرضـــى والدعوات الطيبة بان يوفق هذا البلد في خدمـــة المواطن وان توفق الحكومة في خدمة المواطن .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد الخطاب

السيد محمد الخطاب

الطلب الذي قدم ليس شكا في الدولة وانما الذي نريده هو مصلحة المواطن ونحن نشعـــــر بالتطبيق العملي بالنسبة للشؤون الاجتماعيـــة ، الفقراء اعفتهم هنالك اشياء اخرى ، الصـــــورة بدينارين ، الصورة مع اقامة دينارين ونصـــف . يوم السبت طلب من احد المواطنين دينارين لصورة اشعة ودينارين مختبر ودينارين رسم شهـــاده ، هذه التسعيرة في معظمها نقول لا تزال مرتفعـــة ونطلب من الحكومة التخفيض .

السيد وزير الصحة

لماذا وردت اسعار للاشعة مع اننا قلناها مع الاقامة ، اجور المختبر والاشعة هي للمريض غير المقيم اذا جاء من الخارج سوف نتقاضى منه هـــذا

دولة رئيس المجلس

المقيم لا يؤخذ منه .

السيد وزير الصحة

النقطة الثانية اذا حدث خطا في التطبيـــق او يكملها النظام . اذا كانت في دوائر رسمية فهي معفاة من الشهادة الصحية ، يطلب من المواطـــن دينارين والنص واضح وصريح . اذا حدث خطا في التطبيق نتحمل مثل هذه المسؤولية .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد الخطاب

السيد محمد الخطاب

حرصت على مصلحة الدولة ، حتى لا يكون هنالك اغراء في الشؤون الاجتماعية ، مـــا دام في منتفعون داخلين في التامين الصحي لماذا لا تنظـــر الحكومة نظرة كافية .

دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة ، ولا يوجد جلسة في الاسبوع القـــــــادم .

٨ ـــ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

سيعين الموعـــد فيما بعد .

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري

عدنـــان بعيـــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللـــوزي

١ ـــ أعد وبوب هذا العـــدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون .**

٢ ـــ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام : السيد وليد النجداوي . ومنظمو الضبط السادة : **نذير عطيات ، نصري الشمايلة وموفق العجلوني .**

٣ ـــ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة : مامـــور المجلـــة : **السيد محمود عريقـــات .**